



## الخيبة الثقيلة في أوباما !

### المستشار / تاهض منير الرئيس

يعرف جميع الناس - بمن فيهم الرئيس المنتخب بباراك أوباما غالبا وأعضاء حملته الانتخابية - أن جميع المسلمين والعرب ، في داخل أمريكا وخارجها ، رافقوا حملته الانتخابية بالرجاء والدعاء وصب الأصوات في صالحه على أمل أن يكون النجاح حليفه . وكانوا أول الفرخين بالنتيجة التي أظهرت فوزه الساحق على جون ماكين مرشح الحزب الجمهوري .

ولذلك كانت الخيبة ثقيلة حين فوجئ الجميع بالرئيس الإفريقي الأصل المتحدر من أسرة مسلمة ، يبدأ تجهيزاته لعهد الإدارة التي يترأسها بتعيين المدعو رام إيمانويل رئيسا لأركان البيت الأبيض ! فقد كشفت مصادر الإعلام عن أن هذا الذي حظيت مسألة تعيينه بأولوية وفورية باتة مطلقة ليس يهوديا وحسب ، ولكنه صهيوني يميني ابن صهيوني يميني من رجال الإيتسل ! وليس صهيونيا وحسب ، ولكنه إسرائيلي ! وليس إسرائيليا وحسب ولكنه متطوع في جيش الاحتلال ! سبق أن حارب في حرب لبنان وقبلها حارب في حرب الخليج ! وسبق أن رأينا رؤساء أمريكيين يعينون العديدين من الأمريكيين اليهود في مناصب عليا في إداراتهم ، لا سيما في مجلس الأمن القومي وفي وزارة الخارجية . فرأينا هنري كيسنجر في منصب رئيس مجلس الأمن القومي ثم وزير الخارجية في إدارة الرئيس الجمهوري ريتشارد نيكسون ورأينا مادلين أولبرايت في منصب وزير الخارجية كما رأينا مارتن إنديك في منصب سفير أمريكا في إسرائيل ورأينا دينيس روس في منصب مبعوث الرئيس الأمريكي للشرق الأوسط في إدارة الرئيس الديمقراطي بيل كلينتون . بل رأينا الرئيس المنتهية ولايته جورج بوش يخوض في العراق حربا ملفقة لأسباب بوحى من تل أبيب ويزج ببلاده وبالعالم في ضائقة مالية ساحقة لا يدري أحد متى الخروج منها . ويتمكن من السيطرة على أجهزتنا الأمنية في الضفة الغربية لتسخيرها لصالح إسرائيل ولصالح إدخال الأجهزة الإسرائيلية بنفسها في قلب الضفة الغربية .

رأينا ذلك كله ولم نعقب . لأن المواطنين الأمريكيين اليهود لهم من حيث المبدأ ما لباقي المواطنين الأمريكيين من حق في التعيين في وظائف الحكومة ، حتى لو كانت نسبة الذين في الوظائف العليا منهم أعلى بكثير وكثير جدا من نسبتهم قياسا إلى عدد سكان الولايات المتحدة .

ولكننا - على حد علمنا حتى اليوم - لم نعلم أن رئيسا أمريكيا أقدم على تعيين يهودي إسرائيلي مقاتل مزدوج الجنسية في منصب علني مفتاحي من قبيل منصب رئيس أركان البيت الأبيض ، الذي يتحكم في عقل الرئيس وفي حركته وفي علاقاته الداخلية والخارجية .

فليهنأ سعيد بسعادة ! فنحن لم تكن نفعل أصلا على خير يأتي من رئيس أمريكي . ونحن نعلم أن الرئيس الأمريكي محجور عليه عمليا من قبل اللوبي الصهيوني الذي هو ( الكل في الكل ) هناك . وفي البداية كان الصهاينة حريصين على التحكم في حركة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط حصرا . ولكنهم مع مرور الوقت سيطروا على حركة السياسة الأمريكية في العالم ، حتى يضمنا أن لا تصل صواريخ كورية إلى سوريا مثلا وأن لا يتعاون الروس مع الإيرانيين في المجال النووي . وهلم جرا . وفي البداية كانت الحسابات الأمريكية تأخذ بالحسبان وجود فاصل بين مصالحها ومصالح إسرائيل ولكن اللوبي الصهيوني استطاع أن يزيل الفارق ويزوج بين المصلحتين ويزيل الكلفة بين الفريقين . وفي البداية قال الرئيس الذي كان يجهز نفسه للانتخابات هاري ترومان عندما سئل عن خاطر العرب وهو يضع ثقل أمريكا مع إسرائيل حال الإعلان عنها عام ١٩٤٨ : وأين أصوات العرب في انتخابات الرئاسة ؟ أما اليوم فإن أوباما الذي يعلم أن العرب لهم أصوات ، وأن أصوات العرب انتخبته ، فهو يرد تحيتهم له ببإدعاء الاحتقار لهم ولأمتهم عن طريق تجاوز التوازن والذوق والأصول في تصرفه رئيسا للدولة العظمى الأولى في العالم .

هكذا يتبين أن كبار الساسة الأمريكيين باتوا مسكونين بالصهيونية داخل أرواحهم . فليس ثمة سبب غير ذلك يدعو أوباما إلى اختيار إيمانويل دون غيره من الأمريكيين كلهم لهذا المنصب .

وصدق أحد الأمريكيين السود الذي استمع ذات مرة إلى أوباما يتكلم فقال : هذا رجل أبيض في جلد رجل أسود !

والغريب أن تعيين إيمانويل لقي احتجاجا من شخصيات في الحزب الجمهوري نعت على هذا المحارب الصهيوني - الأمريكي مزدوج الجنسية كونه ( عدوانيا ) على خلاف النوايا التي أعلن عنها أوباما حين أعرب عن رغبته في انتهاج سياسات تعاونية وتجميعية في الساحة الداخلية الأمريكية . وكان إيمانويل قد هاجم بوش هجوما شرسا وانتقد سياساته في الشرق الأوسط ! أندرون لماذا ؟ ! لأن بوش بزعم إيمانويل أجبر إسرائيل على قبول انضمام حماس للترشيح في الانتخابات الفلسطينية عام ٢٠٠٦ فكانت النتيجة أن فازت حماس في الانتخابات !!

فهل توقعتم أن يوجد من يزايد على بوش في حب إسرائيل وحماية إسرائيل والتعصب لإسرائيل ؟ ! وما المنتظر من إيمانويل بوصفه رئيس أركان البيت الأبيض أن يفعل لمصلحة إسرائيل ؟ أية استهانة وأي احتقار ينطوي عليه أوباما حتى جاء بهذا المسعور وأركبه فوق قمة العالم ؟ !

النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي سابقا



## الأسير النائب محمود يصلح

ولد النائب المربي محمود يصلح في قرية خبيزه قضاء حيفا عام ١٩٤١، ونزح مع عائلته في أعقاب نكبة فلسطين الكبرى عام ١٩٤٨ إلى منطقة عرابية في جنين، حيث درس مراحل تعليمه الأولى، قبل أن ينتقل إلى مدينة طوباس، ومن ثم انتقل ليكمل تعليمه الثانوي في مدينة نابلس. وعمل يصلح بعد الانتهاء من دراسته في سلك التعليم بمدينة طوباس، ومن ثم في قرية ترمسعيا شمال رام الله، ومن ثم في مدارس قرى الاتحاد في أم صفا غربي رام الله، وذلك قبل انتقاله للتدريس في مدينة رام الله. وانتقل المربي محمود يصلح بعد ذلك للعمل مدرسا للتربية الرياضية في كلية العلوم التربوية بمدينة رام الله، كما عمل مشرفاً للتربية الرياضية في مكتب التربية والتعليم برام الله. وعمل مديرا للجمعية الخيرية الإسلامية في البيرة لمدة ١١ عاما. وفي الناحية السياسية التنظيمية، شغل النائب محمود يصلح منصب مسؤول الجهاز الإعلامي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" خلال الانتفاضة الأولى، وناطقا باسم حركة حماس بين عامي ١٩٩٥ - ١٩٩٦. وتعرض النائب يصلح للاعتقال ثلاث مرات في سجون الاحتلال. وأعتقل بعد ترشحه ضمن قائمة التغير والإصلاح وعضويته في المجلس التشريعي الفلسطيني.

## د. بحر يتسلم دعوة رسمية لزيارة البرلمان الأوروبي في مارس المقبل



والقدس المحتلة.  
من جانبهم عبر غالبية أعضاء الوفد الأوروبي عن أسفهم لما يحدث في قطاع غزة نتيجة الحصار الإسرائيلي وأنهم سيعملون على إيصال صوت الشعب الفلسطيني إلى البرلمان الأوروبي والحكومات الأوروبية للتدخل لوقف العدوان الإسرائيلي على غزة.

وأوضح رئيس الوفد أن الدعوة الرسمية التي سلمها للدكتور بحر هي تعبير حقيقي عن تضامن البرلمان الأوروبي مع الشعب الفلسطيني ودعم للمجلس التشريعي الفلسطيني وممثلي الشعب الفلسطيني الذين تم انتخابهم بشكل ديمقراطي ونزيه. وقد قدم العديد من النواب وأعضاء الوفد الأوروبي مداخلات ضد خلال النواب الفلسطينيين على ضرورة أن يقف الاتحاد الأوروبي موقف حازم من إجراءات الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني واستمرار حصار غزة، وكذلك استمرار اعتقال ١١.٥٠٠ أسير فلسطيني بينهم أطفال ونساء ومرضى وكبار في السن، وكذلك قضية الاستيطان في الضفة الغربية

وكان الدكتور أحمد بحر أعلن أن وفد برلماني من المجلس التشريعي لم يتمكن من زيارة العديد من البرلمانات العربية والإسلامية بسبب استمرار إغلاق معبر رفح مع جمهورية مصر العربية.

غزة وأنه يمثل كارثة إنسانية على الشعب الفلسطيني وعقاب جماعي للشعب الفلسطيني، يذهب ضحيته المرضى والجرحى ويزد من مستوى الفقر في قطاع غزة. وأوضح رئيس الوفد أن الدعوة الرسمية التي سلمها للدكتور بحر هي تعبير حقيقي عن تضامن البرلمان الأوروبي مع الشعب الفلسطيني ودعم للمجلس التشريعي الفلسطيني وممثلي الشعب الفلسطيني الذين تم انتخابهم بشكل ديمقراطي ونزيه. وقد قدم العديد من النواب وأعضاء الوفد الأوروبي مداخلات ضد خلال النواب الفلسطينيين على ضرورة أن يقف الاتحاد الأوروبي موقف حازم من إجراءات الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني واستمرار حصار غزة، وكذلك استمرار اعتقال ١١.٥٠٠ أسير فلسطيني بينهم أطفال ونساء ومرضى وكبار في السن، وكذلك قضية الاستيطان في الضفة الغربية

هو بسبب الصمت الأوروبي والعالمي تجاه العدوان الصهيوني في غزة وضد مدينة القدس وعمليات القتل في الضفة الغربية. وجدد بحر أمام الوفد دعم المجلس التشريعي للحوار الفلسطيني في القاهرة، مشددا على ضرورة أن يكون الحوار الفلسطيني مبني على النوايا الصادقة وإجراءات حقيقة على الأرض تثبت حسن النوايا وتهيئ الأجواء لإنجاح الحوار الفلسطيني. من جانبه عبر رئيس الوفد الأوروبي عن رفض البرلمان الأوروبي لاستمرار اعتقال النواب الفلسطينيين وأنه غير مقبول وقد اصدر الاتحاد الأوروبي قرارا يجري الضغط على الحكومات الأوروبية لتنفيذه، كما طالب الاحتلال بإطلاق سراح الأسرى من المرضى والنساء وكذلك النواب الفلسطينيين.

وشدد رئيس الوفد أن البرلمان الأوروبي يرفض الحصار على قطاع

سلم السيد "كرايكوس ترانفيلدس" عضو البرلمان الأوروبي دعوة رسمية للدكتور أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالانابة لزيارة البرلمان الأوروبي في مارس ٢٠٠٩، وذلك خلال زيارة وفد برلماني من البرلمان الأوروبي للمجلس التشريعي في مقره بغزة.

وعبر بحر عن تقديره وشكره لموقف البرلمان الأوروبي واستجابته للدعوة الموجه للمجلس التشريعي، وأشاد بموقف البرلمان الأوروبي من قضية النواب الأسرى والقضية الفلسطينية، داعيا البرلمان الأوروبي لمزيد من الضغط على الاحتلال الإسرائيلي لإطلاق سراح الأسرى وخاصة النواب منهم وعلى رأسهم الدكتور عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي الذي نقل إلى المستشفى لإجراء عملية جراحية عاجله له.

ووجه بحر دعوة عاجلة لكافة البرلمانيين العرب والأجانب للتدخل لدى حكوماتهم للضغط على الاحتلال للإفراج عن الدكتور دويك ونقله للعلاج بالخارج نظرا لتدهور وضعه الصحي.

واستعرض بحر أمام الوفد الأوروبي معاناة الشعب الفلسطيني تحت الحصار الصهيوني وخاصة في ظل استمرار إغلاق المعابر و وفاة مئات المرضى من الأطفال والنساء بسبب نقص العلاج والأدوية.

وطالب بحر النواب الأوروبيين بالتدخل عمليا لرفع الحصار عن قطاع غزة، وإن ما يقوم به الاحتلال

## لجنة الرقابة العامة وحقوق الإنسان تناقش آلية وأدوات الرقابة على المؤسسات الأهلية

الشركات غير الربحية يوجد بها تلاعب كبير وان وزارة الاقتصاد بعد التدقيق في تلك الجمعيات قامت بتخفيض عددها من ١٠٥ جمعية إلى ٤٦ شركة. وحول آلية الرقابة على الجمعيات تحدث الحضور أن هناك نقضا كبيرا في قانون الجمعيات الذي أقر في المجلس التشريعي الفلسطيني السابق حيث كان أغلب نواب المجلس رؤساء جمعيات أهلية، وطالب الحضور بتفعيل دور ديوان الرقابة المالية والإدارية التي لها صلاحية الرقابة والتدقيق، مشددين على ضرورة أن تقوم الجمعيات بإطلاع الجمهور على تقاريرها المالية حتى يتم الحكم عليها، ولا بد من التعاون مع وزارة الداخلية وباقي الوزارات للرقابة على المؤسسات والجمعيات ذات الاختصاص. فيما أجمع الحضور على ضرورة تشكيل لجنة وزارية تختص بالمؤسسات الأهلية والية الرقابة عليها وضرورة تفعيل ديوان الرقابة والمالية والإدارية وتعديل قانون الجمعيات وإلغاء قانون الشركات غير الربحية.

عقدت لجنة الرقابة وحقوق الإنسان في المجلس التشريعي الفلسطيني أمس ورشة عمل حول آليات وأدوات الرقابة على الشركات والمؤسسات الأهلية في مقر المجلس، بحضور رئيس لجنة الرقابة النائب يحيى العبادسة ومقررة اللجنة النائب هدى نعيم والأعضاء كل من النائب سيد أبو مسامح والنائب سالم سلامة، بمشاركة ممثلين عن الوزارات المعنية والمراقب العام ووزارة الشؤون الاجتماعية ومندوب عن شركات التدقيق. وتحدث المشاركون عن وجود ٨٩٤ جمعية مرخصة بعضها أسماء على ورق ولا يوجد لها مكاتب وان بعضها انشأ للتحايل وسرقة الأموال بغطاء قانوني، مؤكدين وجود فساد مستشري في هذه المؤسسات، ولفت المتحدثون في الورشة أن أعضاء مجلس الإدارة لبعض الجمعيات لا يعرفون بعضهم إضافة إلى وجود رئيس مجلس إدارة هو في الوقت نفسه المدير التنفيذي للجمعية، وان الجمعيات تقدم تقاريرها السنوية دون التقارير المالية، وبين المتحدثون أن

المجلس التشريعي الفلسطيني  
هاتف 2827037  
Email:plcpalestine@gmail.com

تحرير  
حسام جحجوح

رئيس التحرير  
إياد القرا

البرلمان







المجلس التشريعي الفلسطيني  
PALESTINIAN LEGISLATIVE COUNCIL

# البرلمان

نشرة نصف شهرية تصدر عن المجلس التشريعي الفلسطيني | العدد التاسع: الأربعاء 12 / 11 / 2008 م - 14 ذو القعدة 1429 هـ

الحرية للأسرى التشريعية



## المجلس التشريعي يودع الوفد البرلماني الأوروبي بعد زيارته غزة على ظهر سفينة الكرامة



د.أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإتابة وإسماعيل هنية رئيس الوزراء الفلسطيني خلال وداعهما للوفد البرلماني

شارك الدكتور احمد بحر رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإتابة وإسماعيل هنية رئيس الوزراء الفلسطيني وعدد من النواب في وداع الوفد البرلماني الأوروبي ووفد سفينة الكرامة التي وصلت قطاع غزة مؤخراً للمساهمة في كسر الحصار. واشاد بحر خلال مؤتمر صحفي مشترك مع اللورد نظير احمد في ميناء غزة بوفد سفينة الكرامة البرلمانية التي كسرت الحصار عن الشعب الفلسطيني مخاطباً أعضاء الفريق أن هذا العمل الذي قمتم به يدل على عزيمة صادقة ونية قوية لكسر الحصار المفروض على غزة، و تعرضتم للتهديد من قبل الاحتلال لكن أصرتم على المجيء وهذا انتصار لكم وللشعب الفلسطيني وهي خطوة عمل رمزي يجب أن تحرك العالم لفك الحصار عن القطاع .

كما دعا بحر البرلمانيين العرب لزيارة قطاع غزة والمساهمة في كسر الحصار، وخاصة فتح معبر رفح للسماح للحجاج الفلسطينيين بمغادرة غزة لأداء مناسك الحج هذا العام.

وأكد بحر أن مشكلتنا الرئيسية هي مع الاحتلال الإسرائيلي الذي يهود القدس ويبني المعابد اليهودية بجانب المسجد الأقصى المبارك ويبني المزيد من المستوطنات لافتاً إلى أن الإسرائيليين لم يلتزموا بالتهدة واستمر الإغلاق والتضييق والذي طال جميع مناحي الحياة مطالبا الأوربيين أن يكون لهم دور فعال في بلادهم والتعامل مع شعبنا بحيادية. من جانبه عبر رئيس الوفد البرلماني الأوروبي اللورد نظير احمد عن

صدمته مما شاهده في قطاع غزة من معاناة وكوارث إنسانية تواجه المواطنين بفعل الحصار الصهيوني على قطاع غزة الذي يستهدف الأطفال والنساء والشيوخ والمرضى، وبسأهم في نشر الأمراض والكوارث الصحية. وعبر اللورد احمد عن سعادته بزيارته قطاع غزة ولقاءه زملائه أعضاء البرلمان الفلسطيني، وقال "جننا لنعبر عن تضامنا مع الشعب الفلسطيني وزملائنا في السجون الإسرائيلية"، ومضى يقول "انه من العار على أمريكا أنها تقول ذهبنا للعراق وأفغانستان لتحريرهم من

الديمقراطية وهنا انتخب البرلمانيون بشكل ديمقراطي ولا يعيرونه أي انتباه والعالم لا يعير انتباهها لهذه المسألة، واستنكر ما تقوم به إسرائيل من احتجاز للعديد من البرلمانيين الفلسطينيين وعلى رأسهم الدكتور عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي بالإتابة، مطالبا إسرائيل بإطلاق سراحهم جميعا. وأشار إلى أن معاناة الفلسطينيين مسئولية المجتمع الدولي وخاصة الجامعة العربية والدول العربية التي لا تمارس أي نوع من الضغوط على إسرائيل لكي تتحاور مع البرلمانيين

### أوقفوا الاعتقال السياسي

د.أحمد محمد بحر



ملف الاعتقال السياسي ملف مؤلم في تاريخ الشعب الفلسطيني ولا يشرف أحد مهما كان، وللأسف مارسته السلطة الفلسطينية منذ تاريخ إنشائها وللأسف لا زالت تمارس ذلك في الضفة الغربية بشكل ممنهج. ومن أجل خلق أجواء ايجابية للحوار الفلسطيني أطلق المجلس التشريعي مؤخراً مبادرة من أجل تهيئة الحوار الفلسطيني فطالب حكومة الوحدة الوطنية برئاسة إسماعيل هنية والرئيس محمود عباس بضرورة الإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين في غزة والضفة، وقد استجابت حكومة الوحدة الوطنية في غزة فأفرت عن وإطلاق كافة المعتقلين السياسيين الذين لا يتجاوز عددهم ١٦ شخصاً في حين رفضت رام الله الاستجابة للمبادرة بل أمنت في الاعتقالات في كافة مدن الضفة"، بل أن الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية مازالت تلاحق المقاومة بكافة فصائلها مثل حماس والجهد الإسلامي وبعض عناصر شهداء الأقصى الذين رفضوا تسليم سلاحهم، حتى وصل عددهم إلى أكثر من (٥٠٠) معتقل سياسي.

إننا في رئاسة المجلس التشريعي ننظر ببالحظ الخطورة لما يحصل في الضفة الغربية من انتهاك لحقوق الإنسان واعتقال المئات من أبناء الشعب الفلسطيني لا سيما أبناء حركة حماس واقتحام للبيوت والعبث بمحتوياتها وإغلاق المؤسسات الخيرية واستدعاء الحرائر والتقسام الوظيفي بين الأجهزة الأمنية الفلسطينية والصهيونية على ملاحقة المقاومة ومصادرة سلاحها.

للأسف فقد تحولت الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية إلى وكلاء عن الاحتلال وجهاز الموساد الإسرائيلي، وتقساموا الدور الوظيفي بينها وبين أجهزة الاحتلال الأمنية.

فهل ما يحدث في الضفة الغربية من اعتقالات يومية وتعذيب شديد للمقاومين والمجاهدون يساهم في إنجاح الحوار؟! أو أن ذلك يضع ألف علامة استفهام على أن هؤلاء لا يريدون حواراً ولا وحدة ولا لحمة للشعب الفلسطيني، وما خطاب الرئيس محمود عباس بالأمس وتأكيده على عدم وجود أي معتقل سياسي في سجون السلطة في الضفة على الرغم من اعتراف بعض قيادات منظمة التحرير ومراكز حقوق الإنسان بوجود معتقلين سياسيين، ليؤكد على النهج الغريب للرئيس محمود عباس وعدم جديته في الحوار بل وإصراره على إفشال الحوار.

لذا فإننا نطالب الشقيقة مصر راعية الحوار الفلسطيني الفلسطيني أن يتدخلوا بكل قوة لإنهاء هذه المهزلة، وذلك بالإفراج الفوري عن المعتقلين في سجون السلطة في الضفة الغربية، كي يكتب الله النجاح لهذا الحوار، وان يغلق ملف الاعتقال السياسي.

## النائب منصور وأبو سير يلتقيان رئيس بعثة الصليب الأحمر شمال الضفة الغربية

قام النائبان منى منصور وداود أبو سير بزيارة لمقر الصليب الأحمر في نابلس والتقوا بجوديث جرينود رئيسة بعثة شمال الضفة الغربية والاستاذ حسام الشخشير مدير مكتب الصليب الأحمر في نابلس. واعربت النائبة منصور عن شكرها للجنة الدولية للصليب الأحمر لما اظهرته وتظهره من اهتمام بشؤون المجتمع الفلسطيني وعلى رأس ذلك تفقد أحوال الأسرى في سجون الاحتلال. واستوضحت النائبة منصور من اللجنة عما آلت اليه أمور المعتقلين السياسيين في سجون السلطة وعن كيفية التعاون بين الطرفين كأعضاء

مجلس تشريعي من جهة وجمعية الصليب الأحمر من جهة ثانية للعمل على تحسين ظروف اعتقالهم كما وطرح قضية النواب المخطفين وعلى رأسهم ممثل الشرعية الدكتور عزيز دويك الذي يعاني حالة صحية متدهورة في الآونة الأخيرة. وبيتت النائبة منصور أن هناك عددا لا بأس به منهم محرومون من الزيارة لفترات تتجاوز ثلاثة أسابيع وأن أبناءهم يتعرضون للشبح ممقديتسبب بمشاكل صحية خطيرة كما حدث في حالة الأسير عامر غزال الذي أصيب بشلل شبه دائم جراء تعرضه للشبح

حكمت محكمة صهيونية على النائب المختطف محمد مطلق أبو جحيشة لمدة ٤٠ شهراً. وكانت سلطات الاحتلال قد اختطفت النائب أبو جحيشة (٥٢ عاماً) ضمن الحملة الصهيونية التي شملت أكثر من ٤٠ نائباً ووزيراً من كتلة "التغيير والإصلاح" البرلمانية، ولم يمض على خروجه من سجون الاحتلال حين ذاك سوى شهر واحد بعد أن أمضى فيها أكثر من ١٤ شهراً. وكانت محكمة "موفر" الصهيونية قد حكمت على النائب المختطف محمد مطلق أبو جحيشة لمدة ٢١ شهراً قبل خمسة أشهر كان قد أمضاها قبل صدور الحكم ولكن المدعي العام

الصهيوني استأنف على قرار المحكمة لتشكل له محكمة جديدة والتي أصدرت حكمها يوم الجمعة الماضي. وقد تعرض منزل النائب أبو جحيشة لاقتحامات عدة مرات من قبل الأجهزة الأمنية في الضفة واختطفت في وقت سابق ابنه مقصداد ومكث في سجون السلطة أكثر من ٥٠ يوماً ثم عاد جهاز المخابرات ليختطف ابنه معاذ والذي لا زال موجوداً في سجون المخابرات منذ ٢٦ يوماً. ويحاول الجهاز اختطاف نجله الثالث متوكل من خلال معاودة اقتحام منزل له في بلدة إذا غرب الخليل. وعبر الدكتور احمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإتابة عن إدانته وشجبه لقرار المحكمة الصهيونية

## الاحتلال يحكم على النائب محمد أبو جحيشة بالسجن 40 شهراً

بحق النائب محمد أبو جحيشة وما سبقه من محاكمات للنائبين محمد الطل و خليل الربيعي وإصدار قرارات جائرة بحقهم من قبل محاكم الاحتلال، حيث أصدرت المحكمة الصهيونية التي يرأسها جنرالات في جيش الاحتلال حكماً بالسجن لمدة ٣٨ شهراً على الأخ النائب محمد الطل، وكذلك حكماً بالسجن لمدة ٣٦ شهراً على الأخ النائب خليل الربيعي. واعتبر بحر أنه هذه المحاكمات باطله باعتبارها محاكمات جائرة وظالمة صادرة عن الاحتلال الصهيوني الذي يغتصب الأرض ويحتلها بالقوة ويختطف أبناء شعبنا الفلسطيني تحت حجب واهية وظالمة.





## مداخلات النواب

النائب المهندس إسماعيل الأشقر



نتقدم للشقيقة مصر بالشكر لجهودهم لراب الصدع و الوضع في الضفة الغربية لا يمكن أن تتصاعد جرائم الأجهزة التي تتبع عباس واعتقال المئات من حماس وملاحقة المقاومين والتنسيق الأمني وتبادل الأدوار في أوج مراحلها ومن هنا نحذر من استئصال المقاومة وإغلاق جمعياتها ومن هنا أطالب حركة حماس وكل فصائل المقاومة بإدانة الأعمال الإجرامية وعد الذهاب الحوار إلا إذا توقفت الجرائم وفتحت الجمعيات وتمكن أبناءنا من المشاركة في الحوار في القاهرة

لا يمكن أن نقبل أن يمدد لعباس وان احترام القانون الأساسي شرط لأي توافق وطني بين الفصائل وأطالب بإدراج كل فصائل المقاومة في هذا الحوار الورقة المصرية لا تصلح أن تصلح ورقة يمكن التوقيع عليها لأنها مليئة بالأخطاء ولأخطاء وتعتبر أي مادة من ثوابت القضية غير قابل للنقاش مثل المقاومة أوافق على ما جاء في تقرير اللجنة السياسية وان تكون الورقة الرسمية التي تدرج في اتفاق القاهرة

النائب محمد فرج الغول



إننا نضع الملاحظات التالية حول الورقة المصرية أن هذه الدعوة اقتصر على جزء من الفصائل الفلسطينية وتجاهلت عدد كبير من الفصائل المقاومة وصاحبة الوزن في الشارع الفلسطيني وفي نفس الوقت دعت بعض الفصائل التي لا وزن لها مطلقاً ولا بد من ملاحظة الموضوع وضرورة دعوة الفصائل كاملة

ألاحظ على هذه الورقة بأنها نزلت على الحد الأدنى التي اتفقت عليه الفصائل الفلسطينية وهذا يزرع بذور الفشل في طياته لذلك لا بد أن نعيد صياغة هذه الورقة والالتزام بثوابت الشعب الفلسطيني ومن هذه النقاط المقاومة ومنظمة التحرير وإعطاء عباس ضوء أخضر للمفاوضات دون الرجوع للمجلس أو المنظمة بعد إعادة هيكلتها

لا بد من إضافة نقطة مهمة وهي أنه الاعتقالات في الضفة الغربية ولا سيما أن المصريين لهم تأثير كبير على رام الله لا بد من الضغط على عباس ليوقف المهزلة من ملاحقة المقاومة والتنسيق الأمني، وهذه الاعتقالات زادت بدرجة كبيرة في الشهر الأخير بعد إعلان المصريين عن انطلاق الحوار وهذا دليل على أن عباس والمتنفذين في رام الله لا يريدون للحوار أن ينجح، وعلى النقيض استجابت حكومة الوحدة برئاسة هنية للإفراج عن المعتقلين السياسيين إننا مع الورقة ومع التوصيات التالية

١. مناقشة المصريين الأخذ بتوصيات اللجنة كجهة دستورية ولها دورها الرئيس بإنجاح الحوار فلا يمكن أن يتم أي اتفاق إلا ويعرض على المجلس التشريعي لانهائه ومباركته

٢. كثير من القضايا تحتاج لتعديل مثل الانتخابات وغيرها حيث أنها تحتاج للرجوع للمجلس التشريعي

٣. مطالبة المصريين بفتح معبر رفح والسماح للحجاج لأداء الحج هذا العام كإرضاء وحسن نية للحوار

٤. لا يجوز الاتفاق على ما يخالف الدستور

## أقره المجلس التشريعي

## نص تقرير اللجنة السياسية.. حول مسودة



د.صلاح البردويل

استناداً إلى النظام الداخلي للمجلس التشريعي، عقدت اللجنة السياسية اجتماعاً خاصاً ناقشت فيه مسودة الورقة المصرية للحوار الفلسطيني المقدمة إلى بعض الفصائل والقوى الفلسطينية، وموقف ورؤية الفصائل والقوى حول هذه الورقة وتحفظاتها عليها.

وقد استعرضت اللجنة جملة من الأسس الهامة التي سينبغي استحضارها عند الحديث عن المصالحة الوطنية والوفاق، ومن هذه الأسس:-

علي شكل ومضمون هذه الورقة لتصبح كالتالي:-

مشروع المصالحة والوفاق بين فصائل الشعب الفلسطيني وفاء لدماء شهدائنا الأبرار، وإجلالاً لمعاناة أسرارنا البواسل، وإيماناً بعدالة قضيتنا الوطنية، وتأكيداً على استمرار نضالنا من أجل نيل حقوقنا المشروعة بما فيها إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وتأكيد حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وبيوتهم التي هجروا منها عام ١٩٤٨م، ويقينا بأن تضحيات شعبنا الفلسطيني الصامد على مدار عقود مضت لا يجب أن تهدرها خلافات حزبية ضيقة.

وانطلاقاً من التحديات الجسام، والمخاطر العظام، التي تحيط بالقضية الفلسطينية، في مرحلة نحسبها جميعاً من أهم وأخطر مراحل تاريخنا الفلسطيني المعاصر، ومفتقر طرق لابد أن يقودنا إلى استعادة حقوقنا المشروعة وحمايتها من الضياع، مستنديين على وحدة شعبنا وتعبئة إمكانياته وطاقاته العظيمة نحو تحقيق أهدافه الإستراتيجية، وقناعة من الجميع بأن استمرار الوضع الحالي يتجه

بنا نحو مزيد من تكريس الانقسام السياسي والجغرافي والنفسي الذي يكاد يعصف بآمال وطموحات شعبنا وقضيتنا العادلة، ويتلشى منطقنا في الدفاع عنها، وتتضاءل حججنا في أن نفرضها على العالم ونضعه أمام مسؤوليته والتزاماته في ظل متغيرات إقليمية ودولية نعلم جميعاً طبيعتها ومقتضياتها. وفي ضوء المسؤولية التاريخية التي تفرض علينا جميعاً تنحية خلافاتنا التنظيمية أياً كانت طبيعة هذه الخلافات، وأن نتوجه بكل ما نملكه من إيمان والتزام نحو إعلاء حقيقي للمصلحة

أولاً: إن أي وفاق وطني لابد أن ينسجم مع القانون الأساسي، وأن يعمل الجميع على الالتزام بهذا القانون.

ثانياً: لابد من المحافظة على وحدة الشعب ووحدة الأرض الفلسطينية ضمن أي اتفاق، ولا يجوز تمييز جزء على جزء أو منطقة على منطقة.

ثالثاً: إن التداول السلمي للسلطة هو القاعدة التي يجب أن تظل قائمة بين قوى الشعب الفلسطيني ولهذا يجب احترام نتائج الانتخابات بكل أشكالها.

رابعاً: لابد أن تكون القضية الفلسطينية حاضرة بكل مكوناتها في أي حوار والمتمثلة في:-

أ- أن العدو الصهيوني هو النقيض للفلسطينيين والمحتل لأرضهم ولا يجوز التعاون معه.

ب- أن القدس عاصمة الدولة الفلسطينية كما نصت علي ذلك المادة [٣] في القانون الأساسي.

ت- أن حق العودة حق مقدس لا تلاعب به.

ث- أن حق المقاومة حق مشروع في كل زمان ومكان.

ج- أن الحوار هو أسلوب التعامل لحل الخلافات.

ح- أن العمق العربي والإسلامي أساسي واستراتيجي للقضية الفلسطينية.

خ- أن الحقوق لا تسقط بالتقادم. أن من لا يملك لا يحق له أن يمنح من لا يستحق.

خامساً: بناء المرجعية الفلسطينية على أسس بنوية وسياسية وفكرية تنسجم مع أهداف الشعب وطموحاته وحقوقه المشروعة.

وعليه لابد من إعادة صياغة منظمة التحرير على الأسس السابقة.

سادساً: بناء الأجهزة الأمنية على أسس مهنية ووطنية وعلى عقيدة وطنية تقوم على مقاومة المحتل، وحماية الوطن والمواطن من الاحتلال وأعدائه وعصابات المنفلتين.

وبناء على ما سبق، فإن اللجنة وبعد دراسة الورقة المصرية المقدمة كمسودة لمشروع مصالحة وطنية فلسطينية، كما وتدارست تحفظات ومواقف ووجهات القوى الفلسطينية وسجلت بعض الملاحظات والتعديلات

## النائب مشير المصري



كل الأحرار نادوا بالحوار مؤكدين أن الحوار هو الكفيل بإعادة للحمية وان كل الرهانات ستفشل وتسقط والأغلبية تحدثت عن الحوار وهي منسجمة مع فكرها واليوم تسعى لتطبيقها على أرض الواقع

كيف تجري حوار فلسطيني في ظل مجزرة في الضفة واعتقال أبناء حماس؟؟!!

ما يحدث هو تنافس حاد بين قادة الأجهزة على ملاحقة المقاومة والدفاع عن مواقعهم من خلال التضحية بمقدرات الشعب والمخاطرة بقضيته على حساب أن يبقوا في مواقعهم، المسألة المتعلقة بالرئيس عباس لا يمكن أن يكون وصيا على الحوار الفلسطيني لأنه طرف في الخلاف الفلسطيني نؤكد أن أبو مازن هو أصل

الخلاف في الساحة الفلسطينية وهو الذي طالما هدد وتوعد القطاع وقال لا حوار مع الانقلابيين مشبها القطاع بإمارة ظلامية وهو من أكد بان قادة القطاع من حفر قبورهم بأظافرهم وتوعد بان يعود يحكم القطاع بالحديد والنار وهدد بالقوات الدولية وتارة بالقوات العربية وكل هذه الرهانات سقطت أمام تحدي الشعب الفلسطيني ولا يمكن أن يكون الحوار غطاء لتمديد ولاية الرئيس وبعد ٨-١ لا يكون شيء اسمه الرئيس محمود عباس ونحن ثمن الجهد المصري نؤكد أن الشقيقة مصر قادرة أن تمارس ضغطها لوقف الاعتقالات في الضفة ونؤكد انه يجب عدم استنساخ التجارب السابقة في الحوارات السابقة ويجب أن تكون أجندة لحوار تناقش رزمة واحدة ويتم الاتفاق عليها رزمة واحدة.

## النائب مروان أبو

التقرير تضمن نقاط تتغاضى مع الواقع الذي بات وأخطر قضية يواجهها شعبنا هو منع جوازات السفر ورام الله تمنع جوازات السفر والمريض لا يستطيع كذلك واعتقد أن ما يحدث مجزرة شعبية أن يقدم ممارسوها لقضية عادلة وهؤلاء غير بمصالح الشعب الفلسطيني وقضية الإضراب العام غير مؤتمنين على تعليم ولا سفر ولا صحف من خلال تقارير مالية وإدارية بأنهم لصوص ف

اقترح ثلاث اقتراحات

أن يوضع نص يفيد بان يكون هناك محاكمة العظيمة واقتراح أن يكون نص واضح في الور من يفاوض دون تفويض من شعبه عبرا المج حوار تحت حد السكين وان يكون الحوار بعد وق الغربية



## مداخلات النواب

### النائب يوسف الشرافي



أتقدم بالشكر لرئيس الوزراء لإطلاق سراح السجناء السياسيين تمهيدا للحوار حماس تعتقد ان الخلافات الداخلية لابد أن تحل إلا بالحوار وهذا ما أكدته الحركة يوم المبادرة اليمينية وإذا أرادت مصر أن تنجح هذا الحوار وهي تريد لأنها حريصة على مصلحة القضية ومطلوب الضغط على عباس لوقف ملاحقة المقاومين وإطلاق سراح المعتقلين ووقف التنسيق الأمني والتأكيد على ان حق المقاومة للاحتلال وثوابت الشعب الفلسطيني لا تخضع للحوار وان الواجب على مصر دعوة كل فصائل المقاومة والممانعة بلا استثناء ويجب احترام القانون الأساس الذي يمثل النظام عند الشعب الفلسطيني ولا يجوز أن يكون لعباس راعي للحوار بعد ما ارتكبه بحق الشعب والقضية

### النائب يحيى العبادسة



أرى أن الورقة جيدة وأجابت على الكثير من الأسئلة محل الإشكال ولكننا افتقدت الحديث حول سبب البلاء واصل هذه المشكلات وهي اتفاقات أو سلو والورقة لا تعالج هذه القضية وسنعود للمشكلة إن لم يتم معالجة أصل المشكلة والورقة لا تتعرض للشروط الدولية التي هي صاحبة الانقسام المبادئ التي تحدثت عنها لحركة لم تتعرض لحركة الاستقواء بالخارج على الداخل ويجب ان تتعرض الورقة تحريم الاستقواء بالخارج على الداخل الورقة ربطت بين الانتخابات التشريعية والرئاسية وهذا يمثل ظلما للديمقراطية واستجابة للاستراتيجيات الدولية والضغطات الإقليمية على حماس في هذا الوقت ويجب أن تؤكد الورقة على ضرورة إصلاح الأوضاع التي حصلت في الضفة الغربية الورقة لابد أن تؤكد على المناخات الصحية لنجاح الحوار لتوفر البيئة المناسبة وهذه المناخات كثيرة ويجب إلزام الأطراف بها حتى لا يكون الحوار تحت الحصار والتنسيق الأمني وقطع الرواتب

### النائب عاطف عدوان



على اللجنة السياسية أن ترى التعارضات مع الثوابت ثم تلقي الضوء عل هذه التعارضات دون ان نضع مشروع متكامل لبيتنا المصريين كان لا بد من ذكر مجريات الاحداث في الضفة الغربية حيث ما يجري لا يصب في مصلحة الوحدة والحوار وإنما يصب في مصلحة الاحتلال كان لا بد من إبراز أننا لا نريد ان نرى مهرجان يحدث في القاهرة ثم نعود للخلاف نريد حوار بعيدا عن التأثير الأمريكي والإسرائيلي في المسودة المصرية ذكرت إن المقاومة تأتي في ظل التوافق الوطني والحقوق لا يمكن ان تكون مشروع لتوافق وطني الوثيقة تعطي أبو مازن الحق في التفاوض دون قيود رغم فشله في تحقيق اني انجاز طول فترة الحوار معها

## معي بأغلبية الأعضاء

# الورقة المصرية بخصوص الحوار الفلسطيني

الوطنية العليا ، فقد جاء الوقت الذي يجب أن نحول فيه وحدتنا الوطنية من مجرد شعارات براقية نطرحها إلى قناعات حقيقية ننفذها . واستشرافا لمستقبل لابد أن نصنعه لأنفسنا ، ونحدد ملامحه بأيدينا ، ونبلور معالمه بإرادتنا ، ونتحرك فيه بعزيمة قوية وإصرار لا يلين ، من أجل إعادة اللحمة للبيت الفلسطيني ومن حقنا في أن نحيا في امن وسلام ورخاء مثلنا مثل باقي شعوب العالم .

وارتباطا بالمحادثات الثنائية الفاعلة التي عقدتها التنظيمات الفلسطينية مع القيادة المصرية خلال الفترة من 2008/8/25م وحتى 2008/10/8م ، والتي أظهرت توافقا غير مسبوق حول ضرورة إنهاء الانقسام والأسس المطلوبة لمعالجته فقد اجتمعت الفصائل والقوى الفلسطينية ، واتفقت على الشروع في الحوار الوطني الجاد علي الأسس التالية:-

أولا: مبادئ عامة:

- المصلحة الوطنية الفلسطينية تسمو وتعلو فوق المصالح الحزبية والتنظيمية.
- وحدة الأرض الفلسطينية جغرافيا وسياسيا وعدم القبول بتجزئتها تحت أية ظروف.
- الحوار هو الوسيلة الوحيدة لإنهاء أية خلافات داخلية.
- حرمة الدم الفلسطيني ، وتجريم الاقتتال الداخلي ، ووقف التنسيق مع العدو ضد المقاومة الفلسطينية المشروعة ، وكل ما يمكن أن يؤدي إليه من وسائل وإجراءات .
- الديمقراطية هي الخيار الوحيد لمبدأ تداول السلطة في إطار احترام سيادة القانون والنظام واحترام الشرعيات ، وأن دعم الديمقراطية يتطلب أن تكون هناك مشاركة سياسية من الجميع.
- المقاومة قانون وحق مشروع للشعب الفلسطيني مادام الاحتلال قائما، وهذا الحق "المقاومة" ثابتة غير قابلة للنقاش

- ثانيا : اتفاق المجتمعين الذين يمثلون جميع الفصائل والقيادات السياسية الفلسطينية لإنهاء حالة الانقسام من خلال الموافقة على حل القضايا الرئيسية كالتالي :
- الحكومة

تشكيل حكومة وفاق وطني ذات مهام محددة تتمثل في العمل علي رفع الحصار وتسيير الحياة اليومية للشعب الفلسطيني ، والإعداد لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة .



### النائب فتحي حماد



أؤكد على أمر مهم أن المشكلة ليس في تعديل الأوراق إنما في تعديل المواقف هل قام النظام في رام اله بتعديل موقفه لا بل زاد الاعتقالات والتنسيق الأمني والضغط على شعبنا حتى يحسن من موقفه ولذلك استمرت الاعتقالات والتنسيق الأمني وأنا اشكك في قضية نجاح الحوار وعلى رام الله أن تنزع نفسها من ولأئها للأمريكان والإسرائيليين الإعلام لازال يقوم بعمل مجازر من اعتقال إعلاميين وعدم وقف للحملات الإعلامية.

تم إقرار تقرير اللجنة بأغلبية الأصوات من قبل المجلس التشريعي الفلسطيني بناء على المادة ٢٠ فقرة ٣ من النظام الداخلي والمادة ٧٠ من القانون الأساسي الفلسطيني والتي تنص على انه لا يجوز لأي وزير ممارسة عمله الا بعد اخذ الثقة من المجلس التشريعي الفلسطيني تم منح الثقة للوزير محمد فرج الغول بالأغلبية المطلقة



### ياسر عرفات

بعشه الشعب الفلسطيني سافر والحكومة المزعومة في مع أن يسافر للعلاج والطالب مارسها حكومة رام الله يجب تؤتمنين على أي قضية تتعلق ياسر الذي أعلنوه حتى نهاية ة ولا أموال وهؤلاء عرفانهم ي كل شيء.

ة لمن يكون بالتنسيق الأمني ويكون تحت عنوان الخيانة قة المصرية يفيد بوقف التفاوض مع العدو الصهيوني وان لس لا يمثل إلا نفسه واقترح أن لا يكون هناك حوار لأنه فف المجازر التي يمارسها أجهزة التنسيق الأمني في الضفة